معهد التخطيط القومي

سيمنار شباب الباحثين
للعام الأكاديمي 2022-2023

الحلقة السادسة

" الآثار المترتبة على التمكين الاقتصادى للمرأة فى مصر"

يوم الثلاثاء 2023/5/30

إدارة الحلقة

د. هبة الله أحمد محمد عز

المدرس بمركز التخطيط الاجتماعي والثقافي

المتحدثه

أ. مارينا عادل رياض

مدرس مساعد بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

سيمنار شباب الباحثين

الحلقة السادسة

" الآثار المترتبة على التمكين الاقتصادى للمرأة فى مصر"

عقدت الحلقة السادسة من سيمنار شباب الباحثين ضمن الفاعليات العلمية لمعهد التخطيط القومي للعام الأكاديمي2023/2022م يوم الثلاثاء الموافق 2023/5/30م بمقر المعهد – قاعة بمدرج أ.د اسماعيل صبري– بالدور الثالث في تمام الساعة العاشرة صباحًا، وعبر تطبيق زووم الإلكتروني، بحضور عدد من أساتذة معهد التخطيط القومي وأعضاء الهيئة العلمية المعاونة. حيث تناولت المتحدثه **الأستاذة/ مارينا عادل رياض**، مدرس مساعد بمركز السياسات الاقتصادية الكلية، موضوع "**الآثار المترتبة على التمكين الاقتصادى للمرأة فى مصر** ".

وينقسم هذا التقرير إلى قسمين:

القسم الأول: المحتوى العلمي للحلقة والذي تم استعراضه من خلال المتحدث.

القسم الثاني: أهم المداخلات والمناقشات

القسم الأول: المحتوى العلمي للحلقة:

تناولت المتحدثه موضوع الحلقة بالبدء بعرض مفهوم تمكين المرأة وأبعاده، وتسليط الضوء على مستويات قياس تمكين المرأة، بالإضافة لعرض تعريف التمكين الاقتصادى للمرأة وآثاره المترتبة وأدواته، وتناولت الحلقة أيضاً عرض تفصيلي حول دراسة الحالة المصرية، وعرض أهم السياسات والمبادرات المتبعة لتعزيز التمكين الاقتصادى للمرأة فى مصر وآثاره المترتبة وانتهت

الحلقة بعرض أهمية دور معهد التخطيط القومى في التمكين الاقتصادى للمرأة وذلك وفقا للخلفية المعلوماتية التالية:

مقدمة

أولاً: مفهوم تمكين المرأة

ثانياً: أبعاد تمكين المرأة

ثالثاً: مستويات قياس تمكين المرأة

رابعاً: تعريف التمكين الاقتصادى للمرأة

خامساً: الآثار المترتبة على التمكين الاقتصادى للمرأة

سادساً: أدوات التمكين الاقتصادى للمرأة

سابعاً: دراسة الحالة المصرية

ثامناً: السياسات والمبادرات المتبعة لتعزيز التمكين الاقتصادى للمرأة فى مصر وآثارها

تاسعاً: الدور المقترح لمعهد التخطيط القومى

مقدمة:

تؤثر الفروق بين الجنسين على كل من اقتصادات الدول النامية والمتقدمة؛ لذلك دعت الحاجه إلى تقليص تلك الفروق ليس فقط من منطلق حقوقى ولكن لإثبات تأثيرها السلبى على نمو البلدان خاصة النمو الاحتوائى والمستدام. تعانى المرأة على المستوى العالمى من كثير من التمييز ويتضح على الجانب الاقتصادى فى عدد من الأمور أهمها:(UNWomen, 2018)

أولاً: تظل احتمالية مشاركة النساء في سوق العمل أقل من مشاركة الرجال في جميع أنحاء العالم. يبلغ معدل المشاركة في القوى العاملة للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 25 و 54 عامًا 63 في المائة مقابل 94 في المائة للرجال .

ثانياً: النساء أكثر عرضة للبطالة من الرجال حيث في بلغت معدلات البطالة العالمية للرجال 5.5% والنساء 6.2 % فى عام 2017.

ثالثاً: النساء ممثلات تمثيلاً زائداً في العمالة غير الرسمية والضعيفة وتعد نسبة النساء في العمالة غير الرسمية في البلدان النامية أعلى بـ 4.6 نقطة مئوية من نسبة الرجال، عند إدراج العمال الزراعيين، و 7.8 نقطة مئوية أعلى عند استبعادهم.

رابعاً: تحصل النساء على أجر أقل من الرجال. وتقدر فجوة الأجور بين الجنسين بنسبة 23 في المائة. وهذا يعني أن النساء يكسبن 77 في المائة مما يكسبه الرجال.

خامساً: تتحمل النساء مسؤولية غير متناسبة عن الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوع الأجر. حيث تميل النساء إلى قضاء 2.5 مرة أكثر من الرجال في الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر. والجدير بالذكر، يرتبط مقدار الوقت المخصص لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر ارتباطًا سلبيًا بمشاركة الإناث في سوق العمل.

سادساً: تقل احتمالية وصول النساء إلى المؤسسات المالية أو امتلاك حساب مصرفي عن الرجال حيث أنه على مستوى العالم، 65% من الرجال لديهم حسابات في مؤسسة مالية رسمية ، بينما 58% من النساء هن من يمتلكن حسابات مصرفية .

سابعاً: تقل احتمالية أن تصبح النساء رائدات أعمال ويواجهن قدرًا أكبر من التحديات في بدء الأعمال التجارية: في 40٪ من الاقتصادات ، يبلغ نشاط ريادة الأعمال للمرأة في المراحل المبكرة نصف أو أقل من نصف نشاط الرجال. كذلك فإن النساء مقيَّدات من الوصول إلى أعلى المناصب القيادية: 5٪ فقط من الرؤساء التنفيذيين في Fortune 500 هم من النساء.

ثامناً: تواجه المرأة كثير من المشكلات فى مجال الحماية الاجتماعية والتعرض لأشكال العنف المختلفة، إضافة إلى كونها أكثر عرضه للوقوع تحت طائلة الفقر. كما أن النساء أيضاً أقل حظاً فى التواصل الرقمى إضافةً إلى كونها أكثر عرضه لمخاطر التغيرات المناخية.

لذلك، تتضح الأهمية الكبيرة لمناهضة الفجوة بين الجنسين على جميع المستويات وخاصة فى المجال الاقتصادى وهذا من خلال دعم جهود تمكين المرأة على كافة الأصعدة.

أولاً: ما هو مفهوم تمكين المرأة؟

ينطوي مفهوم التمكين على زيادة القوة السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية للأفراد والمجتمعات. ويتعلّق مفهوم تمكين النساء والفتيات بقدرتهن على اكتساب القوة والسيطرة على حياتهن. وهي تنطوي على زيادة الوعي، وبناء الثقة بالنفس، وتوسيع الخيارات وزيادة الوصول إلى الموارد والإجراءات والتحكّم بها، من أجل تغيير الهياكل والمؤسسات التي تعزّز وتديم التمييز وعدم المساواة بين الجنسين. (تعريف منظمة الأمم المتحدة (الإسكوا)).

يستخدم مصطلح التمكين بشكل متكرر خاصة في العلوم الاجتماعية بشكل عام وفى الدراسات النسوية بشكل خاص. وتستخدم الدراسات النسوية مصطلح التمكين ليشير إلى فكرة القوة بأبعاد مختلفة (Oxaal & Baden, 1997)، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أولا. **قوة التغلب Power over:** تشير إلى القدرة على التغلب على العنف والتبعية وكذلك الهيمنة.

ثانيا. **قوة المشاركة Power to** : تعني القدرة على المشاركة في عملية صنع القرار.

ثالثا. **قوة التواصل Power with:** تتضمن القدرة على التنظيم والتعاون مع الناس لتحقيق أهداف معينة.

رابعا. **القوة الداخلية Power within:** تشير إلى تحقيق الثقة بالنفس وكذلك احترام الذات.

وقد تناولت الأدبيات قديماً فى الثمانينات وبداية التسعينيات (على سبيل المثال Foucault (1980b)؛ Wartenberg (1990)) مفهوم التمكين على أنه مسألة إعادة توزيع للسلطة حيث يتم تقليل قوة أحد الأطراف فى سبيل زيادة قوة الآخر على كافة المستويات بما في ذلك المستوى المؤسسي ، ومستوى الأسرة ، والمستوى الفردي. إلا أن هذا المفهوم لم يستمر طويلاً لكونه بعيد عن الهدف الرئيسى لتمكين المرأة الا وهو الوصول إلى المساواة بين الجنسين وليس تفوق نوع إجتماعى على الآخر. ويتم اللجوء إلى التمكين كأحد وسائل التمييز الإيجابى المؤقت لدعم دور النوع الإجتماعى الذى لم يحصل بعد على كافة حقوقه وإيصاله إلى ذلك المستوى المتساوى مع النوع الإجتماعى الآخر.

وبالتالى، ظهر توجه آخر متبنى من قبل بعض المنظمات الدولية وكثير من علماء الحركة النسوية فى منتصف التسعينيات لمناقشة مفهوم تمكين المرأة من زاوية مختلفة. وفقاً لتقرير التنمية البشرية (1995) ، فإن تمكين المرأة هو عملية مشاركة في التنمية. تشمل المشاركة في التنمية تعزيز قدرات المرأة لإتاحة الفرص لها للمشاركة فى عملية صنع القرار التنموي والنمو الاقتصادي وتمكينها من السيطرة على خياراتها. وقد قدمت منظمة أوكسفام (1995)، تعريف لمفهوم التمكين باعتباره تحديًا لجميع أنواع التبعية أو عدم المساواة أو أي إنكار لحقوق الإنسان للمرأة.

أما علماء الحركة النسوية (Batliwala, 1994 ؛ Rowlands, 1995؛Oxaal & Baden, 1997 ؛ Akhtar,1992) فقد طرحوا مفهوم تمكين المرأة على أنه ليس مسألة سيطرة نوع إجتماعى على النوع الآخر بل هو **مسألة قوة داخلية وقدرة على المشاركة والتواصل بحيث يستفيد الرجال والنساء معاً من ذلك التمكين وسلطوا الضوء على التأثير الكبير لـ "قوة التواصل والمشاركة" على وتيرة التنمية وأهميتها في**

تحقيق "القوة الداخلية"، حيث يهدف تمكين المرأة إلى المساواه بين الجنسين فى تحريرهما من الاضطهاد المجتمعى والقواعد الخاطئة، حيث يصبح كلاهما بشرًا يتصرف في المجتمع، دون تمييز. وقد أوضحوا أن تمكين المرأة هو "عملية تصاعدية" حيث يتم تعزيز القدرة على الاختيار والمشاركة في عملية صنع القرار والتحكم فى النتائج لهؤلاء من هم لا تتوافر لهم القدرة على ذلك.

ثانياً: أبعاد تمكين المرأة

هناك أبعاد مختلفة لتمكين المرأة إلا انها تتشابك مع بعضها البعض (Kabeer, 1999) والتى تظهر فى الشكل التالى (شكل 1):

شكل (1): أبعاد تمكين المرأة

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث بناءاً على دراسة Kabeer (1999)

<u>أولاً: الوصول إلى الموارد:</u> تشير إلى عملية التحكم فى كافة الموارد سواءاً الاقتصادية (مثل المعدات ورأس المال العامل والأرض) أو الموارد البشرية (أي المهارات والمعرفة ... إلخ) ، أو الموارد الاجتماعية (أي العلاقات والشبكات الاجتماعية). وبالتالى، فهى الأداة التي يمكن أن تساعد في عملية الاختيار بين البدائل. وتجدر الإشارة إلى أنه لقياس القدرة على استخدام الموارد ، يجب مراعاة القواعد والمعايير ، وهو التحدي الذي تواجهه السلطة التي تطبق المساواة بين الجنسين. يتم تمثيل الجهات الفاعلة في هذه السلطة من قبل رؤساء الأسر أو رؤساء القبائل أو النخب داخل المجتمع. وبناءً عليه ، يمكن تحقيق تمكين المرأة في هذا السياق المؤسسي.

ثانياً: الوكالة: وهي قدرة المرأة على تحديد خياراتها وإدراك أنها قادرة على تنفيذها بسهولة (Sen,1993 Rowlands, 1995 Nussbaum, 2000 ؛Kabeer, 2001 Sen, 1999). يمكن للوكالة أن تعكس منظورين مختلفين:

- المنظور الإيجابي الذي يشير إلى قدرة الشخص على الاختيار بين البدائل المختلفة المتاحة والمتسقة مع خياراته ، للإشارة إلى مفهوم "قوة المشاركة".
- المنظور السلبي الذى يشير إلى مفهوم "قوة التغلب" الذي يشمل القدرة على المساومة والتفاوض والتغلب على الرفض، لتكون قادرة على إكمال عملية صنع القرار بنجاح.

ثالثاً: الإنجاز أو الإستقلالية: يمثل هذا البعد الجمع بين كل من الوكالة و الوصول إلى الموارد لتحقيق الأهداف. ويوضح كيف أن الوصول إلى المعلومات والموارد ضروري لاتخاذ القرارات المناسبة وزيادة الخيارات والبدائل المتاحة. إلا ان هذا البعد يواجه مشكلتين رئيسيتين:

1) يركز بُعد "الإنجاز" على عدد الخيارات المتاحة بدلاً من مكونات الاختيارات. بمعنى آخر، لا يوضح هذا البعد الفروق في الاحتياجات بين الجنسين التي تؤدي إلى عدم المساواة بين الجنسين. لحل هذه المشكلة، قام Sen (1990) بتحليل عدم المساواة بين احتياجات النوع الاجتماعي بناءً على عوامل البقاء الأساسية مثل التغذية والصحة الجيدة وتوافر المأوى المناسب وعوامل الرفاهية. ومع ذلك ، فإن تعريف الإنجاز على أنه يضم "الاحتياجات الأساسية" فقط يُقصر فكرة تمكين المرأة فقط فى إطار مواجهتها لمشكلة الفقر ويتجاهل أوجه عدم المساواة الأخلاقية الأخرى.
2) عدم قدرة البعد على مناقشة مشكلة خضوع المرأة للأعراف والقيم التي تقصرها على خيارات معينة. تُعرف هذه المشكلة في دراسة بورديو (1977) باسم "دوكسا". يشير Doxa إلى جوانب التقاليد والثقافة التي يتم اعتبارها أمرًا مفروغًا منه حتى يتم تجنيسهم. وهذا يعني أنه عندما تخضع المرأة للمعايير والقيم التي تمنحها قيمة أقل ، فإن الإحساس بحقوقها يتضاءل. وبالتالي ، فإن الإنجاز ليس مسألة اختيار، بل هو مسألة الوعي بالبدائل الممكنة الأخرى ، بدلاً من البدائل الموروثة. وجدت دراسة أجرتها Sardenberg (2012) عن النساء في أمريكا اللاتينية أن سبب وجود الحركات النسوية هو أساسًا محاربة القيم والمعايير الموروثة التي تحد من دور المرأة في رعاية الأطفال وعمل

الكفاف subsistence work داخل الأسرة دون وضع خيارات أخرى للعمل خارج المنزل؛ مما يؤدي في بعض الأحيان إلى ممارسات عنيفة ضدهم.

في الختام ، فإن تمكين المرأة هو عملية تتكون من ثلاثة عناصر مترابطة: الوصول إلى الموارد، الوكالة ، التي تقع في صميم العملية التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات، والإنجازات التي تشير إلى نتائج الاختيارات. وفى دراسة ل Sen (1985) فقد حُددت الموارد والوكالة كقدرات. عندما يكون الناس قادرين على امتلاك الموارد وتحديد بدائلهم ، فإنهم "قادرون" على عيش الحياة التي يريدونها. ومن ثم ، يتم اكتساب القدرات من خلال "الأداء". بموجب هذا التعريف ، يتم استخدام "الأداء" للتعبير عن الأفعال التي تعطي قيمة لحياة الناس وتمكينهم. وبالتالي ، فإن أي فشل في الحفاظ على قيمة الناس يمكن أن يؤدي إلى عدم التمكين. يطور Bennett (2002) فكرة "الاندماج الاجتماعي" للتعبير عن الإطار الضروري لتنفيذ التمكين. في هذه الدراسة، تبين أن التمكين هو عملية تعزيز أصول وقدرات مجموعة معينة من أجل التمكن من الانضمام والتأثير على المؤسسات التي تؤثر عليها. وبعبارة أخرى ، تم إدخال الإدماج الاجتماعي لتضمين إزالة الحواجز المؤسسية لزيادة وصول المجموعات إلى الأصول والقدرات.

ثالثاً: مستويات قياس تمكين المرأة

يؤدي التعريف متعدد الأبعاد للتمكين إلى العديد من الدراسات التجريبية التى تهدف إلى قياس تلك الأبعاد. يشير Mason (1986) إلى تعقيد قياس عدم المساواة بين الجنسين، حيث يُعتبر الرجال والنساء غير متكافئين بطرق مختلفة مع مدى مختلف من عدم المساواة في كل طريقة.

تتبنى دراسات النوع الاجتماعي أطرًا لقياس جميع أبعاد تمكين المرأة. على سبيل المثال، تشير الوكالة الكندية للتنمية الدولية (1996) إلى مقاييس تمكين المرأة بطريقة واسعة حيث تشتمل على مؤشرات في المجالات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية لقياس درجة ثقة المرأة بنفسها، وقدرتها على اتخاذ القرار والمشاركة في المجال العام. وجد Kishor (2000) أن قياسات التمكين واسعة جدًا ، لذا تقدم دراسته قياسات محددة مثل التوظيف. وفى دراسة Kishor (2000 أ) بالتطبيق على مصر استخلص عدد من المؤشرات لقياس أبعاد التمكين وقد أظهرت الدراسة درجة عالية من الارتباط بين بعض مؤشرات القياس مثل

معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل عمالة النساء. وقد أشار ذلك البحث التجريبي إلى العلاقة المتداخلة بين جميع مقاييس تمكين المرأة.

وقد قدمت عدد من المنظمات الدولية مؤشرات مركبة Composite Indices لقياس تمكين المرأة فى عدد من البلدان على مدار سنوات مثل:

1- قامت منظمة الأغذية والزراعة (2005) بإنشاء مؤشر للوضع الجنساني يسمى "مؤشر حالة النوع الاجتماعي (GSI)" ، والذي يعتمد على ثلاثة مكونات: الأول يشير إلى القوة الاجتماعية التي تشمل التعليم والصحة ؛ يظهر الثاني القوة الاقتصادية ، أي الدخل والعمالة والوصول إلى الموارد. المكوّن الثالث يشير إلى السلطة السياسية ويقاس بالتمثيل في القطاع العام والمجتمع المدني.
2- كما حصلت منظمة الأغذية والزراعة (2005) على مؤشر إقليمي "مؤشر المساواة بين الجنسين والتنمية في أفريقيا (AGDI)". تم تصميم هذا المؤشر بشكل أساسي لتزويد صانعي السياسات الأفارقة بصورة واضحة عن المساواة بين الجنسين لتمكين عملية المراقبة. وهي تشمل المقاييس الكمية مثل GSI والمقاييس النوعية التي تقيم وضع المرأة في سياق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أي لوحة التقدم للمرأة الأفريقية.
3- علاوة على ذلك ، يتم قياس تمكين المرأة من خلال المؤشرات على مستوى القطاع. يقوم المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (2012) بتطوير "مؤشر تمكين المرأة في الزراعة (WEAI)" لقياس دور المرأة في قطاع الزراعة. يشمل هذا المؤشر خمسة مجالات رئيسية ، أولاً: اتخاذ القرار في الإنتاج الزراعي، والثاني: الوصول إلى الموارد الإنتاجية وممارستها ، والثالث: التحكم في الدخل، والرابع: ممارسة القيادة في المجتمع، والخامس: استخدام الوقت.
4- يصمم المنتدى الاقتصادي العالمي "مؤشر الفجوة بين الجنسين (2005) (GGI) ليشمل مؤشرات المشاركة الاقتصادية وهي مستوى بطالة الذكور والإناث ومؤشرات الفرص الاقتصادية (أي مدة إجازة الأمومة، وعدد النساء في المناصب الإدارية وعدم المساواة في الأجور). يتضمن المؤشر أيضًا التمكين السياسي ومستوى التعليم بالإضافة إلى مؤشرات الصحة والرفاهية.
5- يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعديل "مؤشر التنمية البشرية (HDI)" لأوجه عدم المساواة بين الجنسين من خلال "مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (GII)" ، والذي يقوم على ثلاثة أبعاد: متوسط

العمر المتوقع والتعليم والدخل. بتتبع نفس الوتيرة، يُظهر Klassen (2006) "مقياس تمكين النوع الاجتماعي (GEM)" الذي يقدّر التمثيل النسبي الاقتصادي والسياسي للإناث. يتضمن هذا المقياس الفجوات بين الجنسين في المناصب المهنية والإدارية، والأجور لتقدير القوة السياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع.

نظرًا لترابط أبعاد تمكين المرأة ، تتداخل قياسات تمكين المرأة وتؤثر على بعضها البعض. يشرح Malhotra, Schuler & Boender (2002) مستويات قياس تمكين المرأة في الأسرة والمجتمع والمجالات الأوسع. يقال إن التمكين الاقتصادي والاجتماعي يتداخل بشكل كبير عند التعبير عنه على المستوى العائلي / الشخصي. تصبح مترابطة عندما يتم قياسها من حيث التحكم في الموارد النقدية وحرية التنقل. تبرز فكرة القياسات المتداخلة لتمكين المرأة الدور المهم الذي يلعبه التمكين في جميع جوانب التنمية الاقتصادية.

لذلك، يمكن قياس تمكين المرأة على خمسة مستويات للقياس ويتم إجراء القياس باستخدام المؤشرات التى تشير إلى أبعاد تمكين المرأة (الوكالة ، والاستقلالية ، والوصول إلى الموارد فى كل مستوى على النحو التالى:

1) المستوى الاقتصادي

يشير هذا الجانب إلى إمكانية وصول المرأة إلى الموارد المالية والوظائف ذات الأجور المرتفعة. وبعبارة أخرى، فإنه يظهر سيطرة المرأة على الدخل وموارد الأسرة ، بالإضافة إلى قدرتها على العمل بشكل عام والانخراط في وظائف على المستوى الإداري بشكل خاص. إنه مرتبط بعدم المساواة بين الجنسين في القوى العاملة.

2) المستوى الاجتماعي الثقافي

يقيس المستوى الاجتماعي والثقافي قدرة المرأة على الوصول إلى الفرص التعليمية وحرية الحركة. يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتعليم كعامل من عوامل التنمية الاقتصادية. في الواقع ، يمكن أن يعكس الوصول المتكافئ إلى الفرص التعليمية بطريقة ما وجود حرية التنقل. ومع ذلك ، يمكن أيضًا معالجة حرية التنقل من خلال العوامل السياسية التي تشير إلى مدى حرية المرأة في التحرك داخليًا وخارجيًا على قدم المساواة مع الرجل.

3) المستوى العائلي

يكشف الجانب الأسري عن درجة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار داخل الأسرة. هذا يعني قرارات الإنجاب، وتنظيم الأسرة (أي استخدام وسائل منع الحمل) والتحكم في توقيت الزواج. ويتعلق بالعوامل الديموغرافية والصحية للتنمية الاقتصادية ، حيث يشير إلى درجة وصول المرأة إلى الخدمات الصحية. وفى معظم الاحيان، ينضم هذا المستوى إلى المستوى الاجتماعى.

4) المستويات السياسية والقانونية

المستويان يعكسان العوامل السياسية للتنمية الاقتصادية. وهي تمثل وصول المرأة إلى النظام السياسي والتسجيل فيه، فضلاً عن معرفة المرأة الجيدة بحقوقها القانونية وقدرتها على ممارستها.

5) المستوى النفسي

يشير الجانب النفسي في تمكين المرأة إلى الحفاظ على احترام المرأة لذاتها وصحتها النفسية. ويشمل التعرض لجوانب مختلفة من العنف والتمييز مثل الختان والعنف المنزلي بأشكاله المختلفة (أي العنف الجسدي أو العاطفي أو النفسي أو الجنسي أو المالي والاقتصادي) (الأمم المتحدة ، 1993). يرتبط هذا المستوى ارتباطًا وثيقًا بكل من العوامل الصحية والقانونية للتنمية الاقتصادية.

ترتبط مستويات قياس تمكين المرأة ببعضها البعض للتعبير عن قدرة المرأة على الاختيار والتحكم في الموارد. على الرغم من أن التمكين الاقتصادي للمرأة يمثل وصول المرأة إلى الموارد الإنتاجية، إلا أنه يرتبط بمستويات القياس الأخرى.

رابعاً: تعريف التمكين الاقتصادى للمرأة

تقوم المنظمات الدولية بتشكيل برامج توفر المساواة في الوصول إلى الموارد الاقتصادية للنساء والرجال. تعرّف بعض المنظمات الدولية التمكين الاقتصادي للمرأة من منظور اقتصادي بحت ، بينما تعرفه منظمات أخرى بمصطلحات مختلطة مع المصطلحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. على سبيل المثال، عرّف البنك الدولي في عام 2006 التمكين الاقتصادي للمرأة بأنه "... جعل الأسواق تعمل لصالح المرأة (على

مستوى السياسات) وتمكين المرأة من المنافسة في الأسواق (على مستوى الوكالة)" (البنك الدولي ، 2006 ص 4). كما حدد المركز الدولي لأبحاث المرأة (ICRW) في عام 2009 عملية تمكين المرأة على أنها إعمال حقوق المرأة ، وتحقيق أهداف إنمائية واسعة مثل النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، والصحة الجيدة، والتعليم العالي والرعاية. يركز كل من البنك الدولي و ICRW على تحقيق تمكين المرأة اقتصاديًا؛ لكن المنظمات الدولية الأخرى تسلط الضوء على تأثير التمكين الاقتصادي للمرأة على مختلف جوانب التنمية. على سبيل المثال ، يوسع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2008) طرق تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة لتشمل تعزيز الوضع القانوني وحقوق المرأة بالإضافة إلى ضمان صوتها ومشاركتها في عملية صنع القرار الاقتصادي. توضح شبكة OECD–DAC حول المساواة بين الجنسين أن التمكين الاقتصادي للمرأة يشير إلى درجة قدرة المرأة على المشاركة في عملية النمو، واحترام كرامتها والاستفادة من قيمة مشاركتها بالإضافة إلى قدرتها على التفاوض بشأن نتائج النمو (Kabeer, 2012). يسلط هذا التعريف الضوء على إدراج العوامل الاجتماعية والسياسية والقانونية كشرط مسبق لمشاركة المرأة في عملية النمو الاقتصادي.

يمكن قياس التمكين الاقتصادي باستخدام منظورين مختلفين: المنظور المباشر والمنظور غير المباشر. يشير المنظور المباشر إلى ترتيب المؤشرات التي يتم تشكيلها من أبعاد مختلفة للتمكين بما في ذلك صنع القرار الاقتصادي، والخيارات المتعلقة بالأطفال، والقرارات المتعلقة بالزواج ، وحرية الحركة ، وعملية صنع القرار داخل الأسرة، والوصول إلى الموارد ، واحترام الذات. أما المنظور غير المباشر فيعتمد على قياس مؤشر واحد، مثل تعليم المرأة أو معدلات مشاركة القوى العاملة أو الأرباح، كبديل للتمكين. والجدير بالذكر أن الدراسات التي تقيس التمكين الاقتصادي للمرأة باستخدام المنظور غير المباشر نادرة نسبيًا. على الرغم من الانتقادات الموجهة إلى المنظور غير المباشر، إلا أنه يتمتع بميزة على المنظور المباشر، لأنه يتتبع التغيير في تدابير التمكين بمرور الوقت (Assad et al. 2014). وتشير الوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA) إلى أهمية المنظهور غير المباشر من خلال تبريرها بأن التمكين الاقتصادي للمرأة هو مفهوم متعدد الأبعاد، لكن يظل هناك مؤشرات أساسية يمكن اعتمادها كدليل لتحقيق التمكين الاقتصادى للمرأة مثل أهمية إزالة عدم المساواة في سوق العمل (Tornqvist & Schmitz, 2009). وبالتالي ، فإن معالجة تمكين المرأة في السياق الاقتصادي يتطلب زيادة في وصول المرأة إلى العمل المأجور في سوق العمل والحد من العمل غير

الرسمي غير المأجور والضعيف لتحقيق الاستقلال الاقتصادي للمرأة وتقليل عدم المساواة بين الجنسين (Kelkar, 2013).

ويتضح غلبة مؤشرات بعينها فى الدراسات الحديثة كبديل Proxy لقياس التمكين الاقتصادى للمرأة. حيث تثبت الدراسات الثلاث لموضوع "تمكين العمل" في إطار برنامج أبحاث مسارات تمكين المرأة في مصر وغانا وبنغلاديش العلاقة الإيجابية بين مشاركة المرأة في العمل بأجر وتمكين المرأة (Kabeer et al. 2011; Assad et al. 2010; Darkwah & Tskiata, 2010). وجدوا أن العمل بأجر (رسمي / شبه رسمي) يعزز بشكل عام تمكين المرأة من حيث جميع مؤشراته. تؤثر الوظائف الرسمية بشكل كبير على التمكين الاقتصادي للمرأة بسبب ارتفاع الأجور نسبيًا واستقرار التوظيف والضمان الاجتماعي والقبول والتمييز النسبي المنخفض بين الجنسين (Sholkamy & Assad, 2012).

تشير مشاركة الإناث في القوى العاملة إلى قرار المرأة بتوريد عملها في وظائف مدفوعة الأجر. تعد مشاركة الإناث في القوى العاملة مؤشرًا معقدًا ، حيث يعكس تطلع الإناث للتخلي عن بعض الأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر مقابل العمل بأجر أو لتحمل عبء إضافي يتمثل في الجمع بين العمل المأجور والعمل غير المأجور. كما ذكرنا من قبل ، فإن عمل المرأة يعيد إنتاج شكل من أشكال الاستقلال الاقتصادي والتحكم في الموارد الإنتاجية التي تشجع التمكين الاقتصادي للمرأة. ومع ذلك ، تسود عدم المساواة بين الجنسين في أسواق العمل وتعوق قدرة الإناث على المساهمة في النمو الاقتصادي. وفقًا لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن المستوى المرتفع من عدم المساواة في توزيع التعليم أو العملية الإنتاجية أو فرص العمل يقلل من الأهداف المحققة للنمو الاقتصادي (أي الحد من الفقر والتنمية الاقتصادية) (Kabeer, 2012).

والخلاصة، إن التمكين الاقتصادي للمرأة هو مفهوم متعدد الأوجه يشمل مجموعة من استراتيجيات وتدخلات تهدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة. وقد ظهرت بعض المفاهيم المهمة المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة وهى: (Reshi & Sudha, 2023)